

المستخلص

زينب عيدان حلجل الذهبي. توجيه الخلاف في كتب التصحيح اللغوي في العراق في العصر الحديث (أطروحة دكتوراه). - بغداد : الجامعة المستنصرية : كلية الآداب : القسم اللغة العربية ، ٢٠٠٨

- بعد هذه الجولة الواسعة في التراث التصحيحي العراقي وقف البحث على جملة نتائج هي :
- ١- تفتقر حركة التصنيف في التصحيح اللغوي في العراق ، إلى التنوع في مناهج التأليف ، الأمر الذي اتسمت به جهود اللغويين العرب ،فاختلفت مناهجهم في التأليف من (تذكرة الكاتب) ، إلى (أزاهير الفصحى) ، إلى (الكتابة الصحيحة) ، إلى(العربية الصحيحة) ، إلى(لغويات) ، إلى (الأخطاء اللغوية الشائعة) ، إلى (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) ، فكل كتاب يختلف في منهجه في التصحيح، وأسلوبه في النقد اللغوي عن الآخر ، وقلّما نجد كتابين متشابهين ، ولهذا ذهب فضل المبادرة إليهم ، على الرغم من أن جذور هذه الحركة عراقية ، إذ نجد أنّ أغلب كتب التصحيح العراقية ، قد سارت على آثاراللغويين العرب وجهودهم السابقة في هذا الميدان ، ومن دون أن يكون لأغلب هذه المؤلفات العراقية فضل الجدّة ، وهذا ينسحب حتى على الجهود التي اكتسبت فضل الريادة في التصنيف في التصحيح اللغوي في مناهجها .
 - ٢- اتكأت كثير من جهود النقاد اللغويين العراقيين ممن عنى بالتصحيح اللغوي إلى أخرى سابقة ، ومن دون الإشارة إلى تلك الجهود ، حتى ليظن القارئ أنّهم أصحابها ، فيكتشف بعد حين أنّها لآخرين سبقوهم بكثير. وهذا ما اتضح في صفحات البحث .
 - ٣- في المجال الصرفي سحّل البحث وقوف أغلب رجال التصحيح العراقيين موقف الرفض لاستعمالات شاعت من دون أن يرد فيها سماع عن العرب أحيانا طلبا منهم للأفصح ورفض ما هو دونه، والفصاحة تعني أن يرد الاستعمال وقد وافق السماع،وهذه لم ترد كذلك ، بل وردت على وفق أقيسة العربية وقواعدها ، وهي إنّما شاعت استجابة لحاجة فرضتها متغيرات الحياة ومستجداتها، في حين وقف بعضهم ممن سار في اتجاه تصحيح التصحيح ، موقف المدافع عن هذه الاستعمالات ، التي لم ينبه على خطئها المحدثون فحسب ، بل سبق القدماء أيضا إلى رفضها ؛ ولهذا وقع الخلاف بينهم (المحدثين) أحيانا ، وبينهم وبين القدماء أحيانا أخرى .

- ٤- في المجال النحوي وقع الخلاف في كثير من مسائله، في كتب التصحيح العراقية ، إمّا بسبب عدم الإحاطة بقواعد النحو كليةً أو فرعية ، فضلاً عن عدم التثبت من كتب النحو .
- ٥ - ركن أغلب رجال التصحيح العراقيين المحدثين إلى معايير الخطأ والصواب ، وأغفلوا معايير أخرى أقرّها الواقع اللغوي ، فصارت قوانين لغوية ثابتة مثل معيار الاستعمال ومعيار الحاجة و معيار الشبوع ، وهذه كلها ما يجب أن يركن إليه المصحح اللغوي عند التصدي للتصحيح .
- ٦- أعاد كثير من المصححين اللغويين العراقيين الخوض في مسائل خلافية سبقهم إليها غيرهم من قدماء ومحدثين ، فضلاً عن أنّهم كانوا مسبقين في كثير من الردود ، لكنهم لم يسيروا إلى ذلك ، والأمانة العلمية تقتضي ذلك .
- ٧ - في المجال الدلالي ، كانت أغلب مسائل الخلاف في استعمالات حدث فيها تطور لغوي ، لم يقَرّ به المانعون ، إما في اشتقاق بعض المواد التي خالفت الأصل في وضعها ، وإما في استحداث معان لم تستعمل من قبل ، وهذا كله لأنّ المانعين رفضوا الإقرار بالتطور الدلالي الذي يصيب بعض الألفاظ ، وعده سنة من السنن الطبيعية في حياة كلّ لغة .
- ٨ - تجاهل المصححون العراقيون (المتشددون منهم) ، أنّ اللغة مستويات ، وأنّ منها ما هو فصيح وما هو أفصح ، وما هو أدنى فصاحة ، إلا أنّها كلّها مما يحتجّ به .
- ٩ - تابع بعض المصححين اللغويين العراقيين من سبقهم في منعهم كثير من الاستعمالات ومن دون إعادة تثبت ، أو عمق في التعليل ، فاتسمت بعض آراء المانعين بقصور في السماع ، والركون إلى القاعدة على حساب الاستعمال ، والأمر أن ينظر إلى الاستعمال أولاً وشبوعه في بيئته اللغوية ، ومن ثمّ إخضاعه للقاعدة ودراسته في ضوء قوانين تطور اللغة .
- ١٠ - في عصرنا هذا استجدت لغة جديدة في الإعلام الحديث المتسارع التغير لم يتنبه عليها المصححون اللغويون ، ما أدى إلى إهمالها ، والأمر أن توجه إليها أنظارهم ، وهي لغة أكثر ما تحتاج إليه هو الرقابة اللغوية ، وهنا يكون دور التصحيح اللغوي المهم .
- ١١- يسجل البحث أمراً مهماً وهو غياب دور المجمع العلمي العراقي في بحث ومناقشة الاستعمالات التي يقع فيها الخلاف بين المصححين اللغويين العراقيين ، ومن ثمّ الحكم بصحتها أو خطئها ، الأمر الذي ترك للمجمع المصري في القاهرة .

